دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | التحليل النظري للسياسة الخارجية : بين الحسابات العقلانية والتزامات الدور |
| المصدر: | مجلة دراسات وأبحاث |
| الناشر: | جامعة الجلفة |
| المؤلف الرئيسي: | شيباني، ايناس |
| المجلد/العدد: | ع29 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2017 |
| الشهر: | ديسمبر |
| الصفحات: | 185 - 196 |
| رقم MD: | 875352 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| اللغة: | Arabic |
| قواعد المعلومات: | HumanIndex, AraBase, EcoLink, EduSearch, IslamicInfo |
| مواضيع: | الفكر السياسي، السياسة الخارجية، علم الاجتماعي السياسي |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/875352 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

**مجلة دراسات وأبحاث**
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

***Dirassat & Abhath***
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

*ISSN: 1112-9751*

# التحليل النظري للسياسة الخارجية:
# بين الحسابات العقلانية والتزامات الدور

**ايناس شيباني**
**باحثة – جامعة باتنة**

# التحليل النظري للسياسة الخارجية:
# بين الحسابات العقلانية والتزامات الدور

**ايناس شيباني**
**باحثة – جامعة باتنة**

**الملخص:**

تندرج المقاربة الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية ضمن المقاربات النظمية التي تؤكد على تأثير بنية النظام الدولي على السلوكيات الخارجية للدول، ففي ظل نظام فوضوي يفتقر لسلطة عليا تحتكر الاستخدام المشروع للقوة، يتعين على الدول الاعتماد على نفسها لتحقيق امنها، الذي يشكل اضافة الى النفوذ اهداف السياسة الخارجية الاكثر الحاحا، وتنسب الواقعية الجديدة الاختلاف بين السياسات الخارجية للدول للوضع النسبي لقوتها. اما الليبرالية الجديدة فتنتمي الى المقاربات الفرعية التي تفسر سلوك الدول من الاسفل بالاعتماد على تركيبتها الداخلية، وهي ترفض النظر الى الدول كفواعل وحدوية وتركز بدلا من ذلك على الفواعل المجتمعية، التي توجه مصالحها السلوك السياسي الخارجي، وبالتالي تحل سياسة البحث عن الارباح كبديل لسياسة القوة عند النيوواقعية. في حين تحاول البنائية اقحام محددات من المستويين الداخلي والدولي، و تعتبر ان الدول لا تتصرف وفقا لحسابات عقلانية لما ستعود به تصرفاتها الخارجية، وانما وفقا للدور المنوط بها، اي بما يتوافق والمعايير الاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية:**

السياسة الخارجية – التحليل النظري–سياسة القوة–المصالح المجتمعية–المعايير الاجتماعية

**Abstract :**

The Neorealist approach of foreign policy is one of the systemic approaches that emphasize the influence of the international structure on the external behavior of state, this structure is defined by anarchy, which means that there is no formal central authority; so, every sovereign state is formally equal in this system. These states act according to the logic of self-help. They seek to expand their capabilities vis-à-vis rival states ,and the scope and ambition of a country's interests are driven by its level of capability.While, Neoliberalism represents sub-systemic approaches that explain the behavior of states from the bottom, depending on the internal structure. It refuses to deal with states as a unitary actors and instead focuses on social actors. But the Constructivist approach attempts to introduce determinants from the internal and international levels. It considers that states don't behave according to rational calculations of their foreign actions, but in accordance with the social norms.

**Keywords :**

Foreign Policy-Theoretical Analysis-Power Politics-Social Interests-Social Norms

**مقدمة:**

"التفاصيل" ابرز افتراض بنى عليه الاتجاه ما بعد الحداثي رؤيته لعالم العلاقات الدولية، والذي استنادا اليه شكك في امكانية الوصول لنظرية عامة في هذا الميدان. استعارة هذا المصطلح قد تفيد منهجيا في تفسير "سبب" ما يواجهه أي مهتم بالدراسة النظرية للسياسة الخارجية، اين يسيطر التعدد والتشعب بشكل كبير على مجال التحليل، بين ما ينظر اليه كمحاولات جزئية لتفسير سلوكيات الدول خارجيا بالاعتماد على محددات نفسية– سيكولوجية، تشكل فرعا من لائحة متغيرات اعم واشمل، وبين معتمد على اسهامات نظرية صنع القرار ونماذج السياسات البيروقراطية...الخ، وبين ما قد يبدو مشتقا من نظريات العلاقات الدولية التي يتموضع ضمنها مجال السياسة الخارجية. فيصادف الباحث باطر مهيمنة كالواقعية، الليبرالية والبنائية تعزز مكانها ضمن ابرز الكتابات المتخصصة. ولأسباب "انطولوجية" تتاح لنا امكانية ضم الاولى والثانية في خانة واحدة منفصلة عن تلك التي تنتمي اليها البنائية. هذا التصنيف الانطولوجي مرتبط في الاساس بنماذج الفواعل الاساسية، و التي تشير لوصف نوعي لطريقة تصرف الفواعل، وانواع الاعتبارات التي تأخذها في الحسبان في قراراتها و تحركاتها الاساسية. و ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو ان نموذج الفاعل يمثل بناء مفهوماتي يدل على عملية بناء النظرية اكثر من كونه صورة للواقع الذي يمكن استكشافه من خلال نظرة مبسطة للحقائق، ومن ثم، فتبريره الامبريقي يمكن فقط ان يكون غير مباشر، بحيث يعتمد على النجاح التفسيري و التنبؤي للنظريات التي يساهم في بنائها. وفي الوقت الذي تتبنى فيه كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة نموذج "منطق الانسان الاقتصادي"، ما يجعلها تثبت عضويتها في فسم النظريات العقلانية، تبني البنائية تفسيرها للسياسة الخارجية على مفهوم "منطق الانسان الاجتماعي".

لكن هذا التصنيف لا ينفي باي حال من الاحوال ما بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من اختلافات تهدف هذه الدراسة للكشف عنها، بالإضافة الى تلك التي تميزها عن البنائية، بدءا من المستوى الذي تنطلق من خلاله في التحليل وصولا الى تحديدها لما يجعل الوحدة الدولية تختار سلوكا بعينه في سياساتها الخارجية. وفي هذا السياق يمكن صياغة السؤال التالي: كيف يمكن رصد اختلافات العقلانيين (النيوواقعيين/النيوليبراليين) والبنائيين استنادا على تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة المرتبطة بتفسير اختيارات السلوك الخارجي؟

و تستدعي معالجة هذه الاشكالية الاعتماد على العناصر التالية:

1. مقاربة مستويات التحليل في السياسة الخارجية
2. التحليل النيوواقعي للسياسة الخارجية: الامن والوضع النسبي للقوة
3. التحليل النيوليبرالي للسياسة الخارجية : هوية الفواعل والمصالح المجتمعية
4. التحليل البنائي للسياسة الخارجية البنائية: المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول

**1. مقاربة مستويات التحليل في السياسة الخارجية:**

"كيف تختار الدول سياساتها الخارجية؟"، صناع القرار، المؤرخون وعلماء السياسة انشغلوا بالإجابة

على هذا السؤال واتبع معظمهم احدى الطريقتين التاليتين، الاولى: تشدد على الوضعية الخارجية/الدولية للدولة، اما الثانية فتؤكد على تركيبتها الداخلية[1]. في سياق مماثل لما اشار اليه " ديفيد سنغر"، حيث اعتبر انه في اي حقل من حقول البحث العلمي، هناك طرق مختلفة من خلالها يمكن ترتيب الظاهرة محل الدراسة لأغراض التحليل المنهجي، فسواء تعلق الامر بالعلوم الفيزيائية أو الاجتماعية، الباحث عليه دوما ان يختار التركيز على الاجزاء او على الكل، على المكونات او على النظام، و أيا كان اختياره، سواء للمستوى الجزئي او الكلي، فهو لا يعد كونه مجرد مسألة مريحة منهجيا و مفاهيميا، بعدها ، يتجه الاختيار ليصبح اكثر صعوبة[2].

في المقاربة النظمية، لا يملك المهتم خيارا اخر سوى تجاهل بعض التفاصيل من اجل دراسة الكل، ويعتبر " سنغر" ان الميزة القوية للتوجه النظمي هي القدرة على التنبؤ. فسلوكات الفواعل– حسبه – يمكن التنبؤ بها عموما من خلال ضغوط القوة الدولية. في حين يركز مستوى التحليل الوطني على انواع محددة للأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها. بالنسبة لهدا المستوى، فالعوامل الداخلية والخارجية المحددة للسلوك متمايزة، وبالتالي الآثار مختلفة عن المستوى النظمي. و رغم ان المستوى النظمي يزودنا بصورة اكثر شمولية، يؤكد " سنغر" بأن النظام الجزئي/الفرعي مجد اكثر بسبب ثراء تفاصيله، لكنه يعتبر ان دراسة السياسة الدولية عموما ليست محددة بهذين المستويين، و ربما هناك مستويات اخرى متاحة قد تكون اكثر اثمارا[3].

من جانبه اشار " كينيث والتز" في دراسته لكيفية حدوث الحروب الى انه يمكن الاستعانة بثلاث مستويات للتحليل اطلق عليها "الصور الثلاث" – رغم كونه متعاطفا مع الصورة الثالثة المتعلقة بالنسق الدولي – ، و كما هو الحال بالنسبة اليه، اعتبر " روبرت جيرفيس " ان الفهم / سوء الفهم الذي يقود ديناميكيات السياسة الدولية بحاجة ان يدرس مع اخذ مستويات عليا في الاعتبار، وهو يفترض انه من اجل فهم كيفية صنع الفواعل لقراراتها، نحن بحاجة لان نكون مدركين لتفاعل المستويات الدولية و الوطنية /البيروقرطية، وتقرير اي مستوى يمكن من تحديد الاجابة المجدية والمفصلة التي نبحث عنها[4]

واستنادا الى ما سبق في دراسة المقاربات النظرية للسياسة الخارجية نجد انها تختلف، ليس فقط، في طريقة ادراك الفواعل وتحركاتها الاساسية، ولكنها تدرس السياسة الخارجية ضمن مستويات مختلفة. من جهة، هنالك المقاربات النظمية و التي تتناول سلوك الدول من الاعلى من خلال ادراك النظام الدولي، فمفتاح سلوك الدول بالنسبة لهذه المقاربات هي الحوافز، المحددات او قواعد السلوك التي تنشأ في الميدان الدولي. والواقعية الجديدة تتبنى وجهة النظرية هذه خصوصا، كون الفواعل مهتمة بالوضع النسبي لقوتها في الميدان الدولي وطبيعة الاستقطاب القائم.

من جهة اخرى، هناك المقاربات الفرعية ، والتي تسعى لتفسير السياسة الخارجية من الاسفل بالتركيز على ما يحدث داخل الدولة. هذه المقاربات تفترض ان السياسة الخارجية للدولة يعكسها التفاعل بين الفواعل المحلية. وفي هذا السياق تندرج الليبرالية الجديدة في مستوى التحليل

تحت النظمي. فمثلا في سباق تسلح يضم دولتين ،في البداية قد يعكس ذلك الشك و عدم الثقة المتبادل بين الحكومات، وهو الميكانيزم المعروف لدى الواقعية الجديدة بالمأزق الامني، لكن في اي من الدولتين هناك ائتلافات رابحة قد ترجع الى مركبات صناعية عسكرية، يستفيد اعضاؤها من زيادة النفقات الدفاعية والتي، وبالنظر الى الموارد التي تملكها ، تكون في وضعية مناسبة لممارسة تأثير قوي على السياسة الدفاعية للحكومة بدفعها نحو زيادة النفقات العسكرية بصرف النظر عما تقوم به الدول الاخرى.

لكن البنائية على عكس الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، تأخذ في الاعتبار كلا من الظروف الداخلية والدولية، فالمعايير وتوقعات الادوار المناسبة في هذه المستويات تؤثر على ما تقوم به الدولة في مجال سياستها الخارجية. لكن الاشتمال على هذين العنصرين يمكن ان يخلق صعوبة عندما تتناقض التوقعات القيمية الدولية والداخلية للسلوك المناسب[5]، فمثلا المانيا بعد الوحدة ونهاية الحرب الباردة، لأسباب تتعلق بالتضامن داخل حلف الناتو كان يتعين عليها المشاركة في عمليات الحلف في "ما وراء البحار" كحرب الخليج الثانية و في الوقت ذاته ووجهت الحكومة الفدرالية الالمانية بمعارضة داخلية شديدة ضد مثل هده العمليات، وبالتالي يطرح اشكال حول أي من العوامل ينبغي ان تأخذ الاولوية في تحديد ما ستكون عليه السياسة الخارجية الالمانية.

## 2. التحليل النيوواقعي للسياسة الخارجية: الامن والوضع النسبي للقوة

ينظر الى الواقعية عادة على انها المنظور المهيمن على دراسة السياسة الدولية، و المؤكد انها الاقدم. ومنذ كتب "ثوسيديديس" عن صراع دولة–المدينة اليونانية على القوة والامن، اعتبر الكثير من المحللين ان المسلمات الاساسية للواقعية هي الدليل الافضل لتفسير سلوكيات الدول. و تفترض الواقعية، ان الشؤون الدولية عبارة عن صراع قوة ومن اجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد و هي بدلك تصور عالم العلاقات الدولية كمنطقة خطرة حيث النزاع والتهديد بالعنف حاضر باستمرار، وغالبا ما يتحول الى حروب مدمرة تضع كل ما يهم الانسان في خطر. لكن في الوقت الذي يرجع فيه الواقعيون الكلاسيكيون عدم قدرة الدول على العيش في توافق وانسجام الى عيوب في الطبيعة البشرية، تحدد الواقعية الجديدة مصدر ذلك وخصائص اخرى للسياسة الدولية في النظام الدولي الذي سمته الاساسية الفوضى، والتي تعني عدم وجود سلطة مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية على المستوى الدولي مقارنة بالنظام الداخلي للدول[6]. فحسب الواقعية الجديدة الفارق الاكبر بين النظامين الدولي والداخلي يكمن في بنية كل منهما، ففي اطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين ان يدافعوا عن انفسهم و في النظام الدولي لا توجد سلطة عليا لمنع استخدام القوة و مواجهتها، لهذا لا يمكن تحقيق الامن الا بالعون الذاتي او الاعتماد على النفس.

ورغم ان العون الذاتي ليس متناقضا مع التعاون، الا ان الدول تحجم عن الدخول في علاقات تقوض قوتها اوقدرتها على تعزيز مكاسبها الامنية. فبالنسبة للواقعية الجديدة، للدول اهتمام

اساسي بالقوة، وهي معرفة –بداية– بالقدرات العسكرية والاقتصادية، ليس كهدف في حد ذاتها ولكن كوسيلة مهمة لتحقيق الأمن. ومع انها تولي اهمية لنوايا جيرانها السلمية او للمعايير الدولية و المؤسسات التي تنبذ العنف و تشجع التعاون الدولي، لكنها تدرك دوما انه لا يمكنها الاعتماد على ديمومة وفاعلية مثل هده الظروف المواتية[7]. ووفقا لهذه الرؤية يكون السلوك الدولي نتاجا لطبيعة البنية الدولية التي تتفاعل ضمنها الدول، هذه البنية تجبر الاطراف على مراقبة ميزان القوى وعمليات التسلح لدى الاطراف الأخرى بسبب خاصية الفوضى، التي تدفع الاطراف الساعية للبحث عن الامن الى التنافس مع بعضها من اجل القوة لأنها انسب الادوات للحفاظ على بقاء الدول.[8]

والامن ليس هدف الدول الوحيد لكنه هو الاساسي، حيث ان سعيها لتحقيق الاهداف الاخرى مرتبط بقدرتها على تحقيق درجات كافية من الامن. ومن وجهة نظر الواقعية الجديدة، لا يمكن ان تنعم الدول بالأمن التام في ظل نظام دولي فوضوي ذاتي العون في الاساس، فالدول تناضل دوما للحفاظ على وجودها وتعزيز امنها، و حتى في الفترات التي يمكن للدول ان تحاط بالأصدقاء فذلك لا يشكل أي ضمان لها بعبارة اخرى يمكن للأصدقاء ان يتحولوا الى منافسين وحتى الى اعداء[9] ،فالواقعية الجديدة ترى انه على الدول اخد هده الامكانية في الحسبان حتى في ظل اكثر الفترات توافقا وانسجاما.

ولانتهاج استراتيجيات عون ذاتي بنجاح ،تحتاج الدول الى التحكم التام في مواردها و زيادة تامين استقلالها، كما قد تلجا الى ممارسة نفوذها على دول اخرى، اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال الاحلاف والمنظمات الدولية التي تلعب فيها دور المهيمن. فالأمن لا يمكن ان يتحقق فقط من خلال تعظيم تحكم الدولة في مواردها، بل من خلال القدرة على تحديد كيف يستعمل الاخرون مواردهم وهدا ما يعرف بالنفوذ او التأثير. و يعني النفود حسب "ارنولد وولفرز" القدرة على تحريك الاخرين بالتهديد او الاغراء. وهكذا فتعظيم الامن والنفوذ هما اهداف السياسة الخارجية الاكثر الحاحا و هما يعكسان اشكالا مختلفة لسياسة القوة. وهده الاهداف تمثل المتغيرات التابعة للمقاربة الواقعية الجديدة في شرحها لسلوكيات الدول الخارجية.

رغم تأكيد الواقعية الجديدة على سعي الدول لتحقيق مثل هذه الاهداف، الا انها تعتقد ان الدول تتصرف بطرق مختلفة لأنها تختلف في المدى الذي تستطيع خلاله ترجمة هذه الاهداف الى تصرفات وسلوكيات فعلية. فالدول الضعيفة تتجنب بقدر الامكان التأثير الممارس عليها من المحيط الدولي، كما قد تحاول بدورها ممارسة تأثير اكبر على هذا المحيط. على عكس الدول القوية التي تمتلك القدرة لتدافع بنجاح عن استقلالها وامنها، بل وحتى زيادة تأثيرها على الدول الأخرى. وبالتالي فهذه الدول هي الاكثر ترجيحا لاتباع سلوكيات البحث عن تعزيز الامن والنفوذ. بعبارة اخرى، الدول الاكثر قوة هي الاكثر حظا للانهماك في سياسة القوة. وهنا يمكن القول ان الوضع النسبي لقوة الدولة هو العامل الحيوي لتفسير السياسة الخارجية للدول (المتغير المستقل) .

فالقرارات المتخذة من طرف الدول باللجوء الى الحرب هي نتاج المشاركة اللاإرادية للدول في البحث الازلي عن القوة والامن، في ظل بيئة سياسية دولية تكون فيها كل دولة متخوفة من العداء الفعلي او المحتمل للدول الاخرى. ما يدفع صناع القرار للدراسة العقلانية لتكاليف و فوائد الحرب في ظل قوة دولتهم وامنها، وبالتالي فالسلوك الخارجي للدولة يعكس القيود المفروضة على تصرفاتها الناتجة من الوضع النسبي لقوتها.

يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أي علاقة بينهما، و هذا ما دافع عنه "والتز" بقوله "نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدولة كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"[10]. فحسب والتز الرؤى الواقعية الكلاسيكية القوية في اعمال السياسة الدولية ضعفت بسبب الفشل في التمييز بوضوح بين الحجج المتعلقة بالطبيعة الانسانية، السمات الداخلية والنظام الشامل للدول.[11]كما يؤكد ان النظرية تفسر لماذا الدول في مواقع متشابهة تتصرف بشكل مشابه بغض النظر عن اختلافاتها الداخلية. فتفسير سلوك الدول يوجد في المستوى الدولي وليس الوطني لهذا تدعى النظرية –حسبه– بنظرية السياسة الدولية، وبالمقابل نظرية السياسة الخارجية يمكنها تفسير لماذا الدول في مواقع متشابهة في النظام تتصرف بطرق مختلفة[12].

فالواقعية الجديدة تنفي أية اهمية للعوامل الداخلية في تفسير و فهم السلوك الخارجي للدول، بحث تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية، باعتبار ان النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية. هذا النفي دفع البعض لوصفها بالنظرية "النسقية الصرفة" ،غير ان هذه الطروحات الصلبة لم تلق قبولا من كل الواقعيين خاصة انصار الواقعية النيوكلاسيكية، التي حاولت في المقابل تقديم مواقف اكثر اعتدالا من خلال اعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي، واعطاء الاهمية للمحددات الداخلية الى جانب المحددات النسقية.[13]

### 3. التحليل النيوليبرالي للسياسة الخارجية:

### هوية الفواعل والمصالح المجتمعية

ان ما يميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة هو هوية الفواعل التي تكتسب اهمية خاصة في التحليل. فرغم كونها تتفق معها في ان الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية، لكنها ترجع هده الرغبة الى نوع مختلف من الفواعل، وهي الفواعل المجتمعية داخل الدول. هذه الفواعل تكون في وضع قريب من وحدات صنع القرار، ولها القدرة في التأثير عليه. ويمكن تصنيفها الى صنفين[14]، يشتمل الاول على الفواعل ضمن القطاع الخاص مثل: جماعات الضغط الاقتصادي، الاتحادات التجارية او جمعيات الموظفين، مجموعات الدفاع السياسي. بينما يضم الثاني الفواعل في النظام السياسي الاداري كالسياسيين الذين يتم انتخابهم الاداريين والبيروقراطيين.

من جانب اخر، فنقل التركيز من الدولة البى الفواعل المجتمعية كمواضيع للاهتمام ينطوي على تعديل في مفهومي الامن والبقاء، حيث ان مسالة البقاء بالنسبة للفواعل المجتمعية لا تحدد في ضمان الوجود المادي، ولكن في تعزيز الوضع الاجتماعي لها. فالبحث عن المكاسب او الارباح

هو التوجه الاولي المشترك لكل الفواعل المجتمعية، وقد تكون هده المكاسب مادية او غير مادية[15]. وما دامت الاهداف المراد تحقيقها من طرف الفواعل المجتمعية تترجم الى اهداف الدولة في تعاملاتها مع الدول و المجتمعات الاخرى، فان طبيعة السياسة الخارجية لهذه الدول يمكن ادراكها كسياسة موجهة للبحث عن المكاسب اكثر من كونها سياسة القوة لدى الواقعية الجديدة. (المتغير التابع)

وفقا لما سبق، تنتمي الليبرالية الجديدة الى النظريات الفرعية/ تحت النظمية ، والتي تركز على متغيرات داخلية محددة في تفسير سلوكيات السياسة الخارجية للدول. حيث نجد ضمنها من يفترض اهمية الثقافة، في حين يركز البعض على البيئة السوسيو–اقتصادية، بينما يشدد اخرون على المؤسسات السياسية٠٠٠الخ، وما يجمع هذه الاتجاهات معا هي الفرضية المشتركة التي مفادها ان السياسة الخارجية للدولة يمكن فهمها بشكل افضل من الاسفل أي كنتيجة للحالات والوضعيات الداخلية[16]٠لكن طرحت مجموعة من التحفظات، ففي بعض الاحيان نجد دولتين بتركيبتين داخليتين متماثلتين لكن تتصرفان خارجيا بطرق مختلفة. لفهم ذلك، حاول منظرو المستوى الداخلي دمج صناعة القرار في نماذجهم، ونموذج صنع القرار الذي كان له تأثير كبير على النظرية الليبرالية الجديدة لدراسة السياسة الخارجية هو "السياسات البيروقراطية".

اما بالنسبة للعامل الحيوي (المتغير المستقل) لليبرالية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية فهو يركز على المصالح المجتمعية المهيمنة داخل الدولة، و هذه المصالح تكون دائما محددة وفق القضية التي تواجهها الدولة. ومصدرها الشبكات السياسية المكونة من الفواعل التي تملك رهانات محددة حول القضايا المطروحة. وتضم هذه الشبكات السياسية كلا من الفواعل الادارية/السياسية و المنظماتية الخاصة معا في علاقة مترابطة و متوازنة نسبيا، ويتبادل الاعضاء ضمن هذه الشبكات المعلومات، يتشاورون فيما بينهم، يقدمون التأييد السياسي او يهددون بسحبه، يتقاسمون الوظائف الهامة و يدخلون في عمليات مساومة بخصوص صياغة وانجاز السياسات. ولأنه ستكون هناك شبكات سياسية عديدة لأنواع مختلفة من المسائل، سعت الليبرالية الجديدة الى تقديم نموذج تفسيري قادر على التنبؤ بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها بالنظر الى المسالة المطروحة. وهو كغيره من النماذج في العلوم الاجتماعية، يستخدم الافتراضات والتبسيطات و يتألف من العناصر التالية[17]:

1. تفسير المصالح الاساسية للفواعل المجتمعية المشتركة في التعامل مع مسائل محددة للارتباط السياسي بالدولة٠
2. تفسير بنية الشبكات السياسية الخارجية التي تتشكل حول قضايا معينة٠
3. تفسير العوامل التي تحدد أي فاعل من المرجح ان يسيطر على الشبكة السياسة، ومن ثم أي المصالح من المحتمل ان تنعكس في توجهات السياسة الخارجية للدولة بالنظر الى المسالة المطروحة٠

من جانب اخر، يؤكد الليبراليون انصار تيار الاعتماد المتبادل والتفاعلات العابرة للحدود انه لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن ذلك المسار

السياسي الواسع الذي يحدث في البيئتين الداخلية والخارجية، ذلك ان تزايد انتشار نشاط بعض الفواعل الداخلية الى خارج اقليم الدولة، بالإضافة الى نشاط الفواعل فوق القومية كالشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، ادى الى خلق شبكة من التفاعلات بعيدة نسبيا عن التحكم والهيمنة المباشرة لمؤسسات الدولة القطرية الرسمية، ومن ثم تصبح السياسة الخارجية للدول مخترقة من قبل مجموعة من الفواعل ساهم نشاطها في بناء نظام معقد من المصالح يتعدى حدود الاهتمامات التقليدية للدولة القطرية وعليه لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية مجرد سلوكيات ناتجة عن حسابات واعتبارات الجهاز الرسمي الموحد لاتخاذ القرار بل نتيجة مسار سياسي واقتصادي داخلي ودولي معقد[18].

4.التحليل البنائي للسياسة الخارجية البنائية: المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول

بالاعتماد على تشكيلة مصادر مستمدة من علم الاجتماع و فلسفة اللغة، يتحدى البنائيون نموذج التحليل العقلاني مجادلين بأن العقلانيين (النيوواقعيين و النيوليبراليين) همشوا دور الافكار في السياسة الدولية. وتشير الافكار في هذا السياق الى صنف واسع، يشمل كل انواع المعتقدات، الادراكات و المعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن، يفترضون وجودها ويعيدون انشاءها في تفاعلاتهم او ممارساتهم. وفي الوقت الذي تميل فيه النظريات العقلانية الى التركيز على العوامل المادية، فان البنائية تشدد على تأثير الافكار، و بدلا من النظر الى الدولة كمعطى مسبق و الافتراض انها تعمل من اجل بقائها، يرى البنائيون ان المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية–تاريخية، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لان الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول[19] .

يعتبر البنائيون ان المعايير/الضوابط لها دور مهم في التأثير على السلوك الخارجي للدول، و اذا كانت المعايير بالنسبة للعقلانيين مجرد ادوات يعتمد عليها الفاعلون لتعزيز مصالحهم المحددة بمعزل عن الاخرين، فهذه المعايير –حسب البنائية– تلعب تأثيرا تكوينيا من خلال تحديد قواعد السلوك الذي يحكم السياسة الدولية، فهي ليست مجرد معطيات خارجية يتوجب على الفاعلين التصرف ازاءها بل هي تلعب دورا اجتماعيا، بحيث تدخيلها في منظومة الفاعلين لتساهم في تحديد المفاهيم واضفاء المعاني وبالتالي تحديد ماهية السلوك الدي يتوجب اتباعه في وضع معين .

وتعني المعايير بالمفهوم البنائي ان الفاعلين السياسيين يأخذون صفة لاعبي ادوار معينة تمليها عليهم طبيعة المضامين التي يضفونها على الحقائق الاجتماعية وعلى الضوابط ذاتها، وليس مجرد ساعين لتعظيم المنافع. فالسلوك الذي يقوم به الفاعل يكون بإيعاز من الدور المنوط به، وليس الحسابات العقلانية لما ستعود به الخطوات المختلفة. ومن اهم الاسئلة التي يطرحها الفاعل عند اقدامه على سلوك معين، ما يلي:

- ما طبيعة الموقف الدي اتواجد فيه؟
- ما الدور الاجتماعي الذي يتوجب ان العبه في موقف كهذا؟

- الى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة لدي متوافقة مع هذا الدور؟
- ما السلوك الاكثر ملاءمة بالنظر الى الوضعية، الادوار والخيارات؟

من وجهة نظر البنائية، الفواعل تتبع المعايير الاجتماعية التي تم اكتسابها في سياق التنشئة الاجتماعية في الانظمة القائمة، هذه الانظمة يمكن ان تكون داخلية او دولية، وتختلف المعايير/الضوابط الاجتماعية –فعليا= عن المتغيرات الفكرية كالمعتقدات، التصورات العالمية، الهوية والثقافة بثلاث خصائص[20]:

- للمعايير وضعيات ادراكية وهي توجه سلوك الفواعل مباشرة، ويمكن ان تتحول الى اوامر الزامية للفواعل، كما تملك مرتكزات قيمية تشمل مسائل العدالة وحقوق ذات ميزة اخلاقية تستوجب امتثال الفواعل.
- المعايير تذاتانية مشتركة وليست مقتصرة على المعتقدات الفردية، وهي تعيد تقديم توقعات متبادلة للسلوك المشترك لمجموعة ما.
- المعايير تمتلك شرعية.

ان تأثير القيم الاجتماعية على السياسة الخارجية للدولة ينسب الى عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صناع القرار في السياسة الخارجية، ولان هده العوامل متواجدة على مستوى النظامين الاجتماعيين الداخلي والدولي فهي تنطوي بالتزامن على عمليات تنشئة متمايزة تحليليا[21].

لقد ساهمت البنائية في صياغة مفاهيم لتوجهات السياسة الخارجية تتحدى كلا من مفهوم سياسة القوة عند الواقعية الجديدة، وسياسة البحث عن الارباح عند الليبرالية الجديدة، هذا البديل المفهوماتي للسياسة الخارجية هو ما يشار اليه بسياسة توافق المعايير.

اما بالنسبة للسؤال المطروح حول كيفية تفسير البنائية للاختلاف في سلوكيات السياسة الخارجية للدول، فهذا يتم بتحديد العامل او العوامل التي يعتقد انها توجه عمل الدول في المجال الدولي، والجواب هو ان الاختلافات في سلوكيات الدول تعود الى الاختلافات في الضوابط الدولية والداخلية الواردة وهكذا فبالنسبة للنظرية البنائية للسياسة الخارجية تمثل المعايير الاجتماعية متغيرات مستقلة في تفسير سلوكيات الدول الخارجية

**الخاتمة:**

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- ✓ وفقا لمقاربة مستويات التحليل في السياسة الخارجية، تنتمي الواقعية الجديدة للمقاربات النظمية، حيث تركز على اهمية بنية النظام الدولي في تحديد السلوك الخارجي للدول. بينما تركز الليبرالية الجديدة على التركيبة المحلية للدول معتبرة ان السياسة الخارجية تفهم بشكل افضل من الداخل، وتصنف تبعا لذلك مع المقاربات تحت النظمية/الجزئية. في حين تعتمد البنائية في تفسيرها للسياسة الخارجية على متغيرات اجتماعية من المستويين الداخلي والدولي.
- ✓ حسب الواقعية الجديدة، فانه في ظل نظام فوضوي ذاتي العون بالأساس، تسعى الدول جاهدة للحفاظ على بقائها وتعزيز

مكاسبها الامنية، بالإضافة الى محاولة ممارسة نفوذها على دول اخرى، لكن سعيها لتحقيق هذه الاهداف مرتبط بقدراتها ووضع قوتها النسبية، وهدا ما يفسر الاختلاف في السلوكيات الخارجية للدول.

- ✓ بتركيزها على مستوى التحليل الوطني، ترفض الليبرالية الجديدة فكرة النظر الى الدول كفواعل وحدوية ، وتولي بالمقابل اهمية للفواعل المجتمعية الداخلية، حيث تعتبر ان مصالح الفواعل المهيمنة هي التي تترجم الى اهداف الدولة على المستوى الخارجي.
- ✓ تنطلق البنائية في تحليلها للسياسة الخارجية من رفض المنطق الاقتصادي للمقاربات العقلانية، فهي تعتبر ان الدول تتصرف خارجيا وفقا للأدوار المنوطة بها اجتماعيا، أي بما يتلاءم و المعايير الاجتماعية المنبثقة من البيئتين الداخلية والدولية.

**الهوامش:**

[1] Peter Trubowitz, "Structure and Choice in Foreign Policy Analysis", Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas,Nº 79, 2001, p01

[2] David Singer, "The Level of Analysis Problem in International Relations", World Politics, Vol14, Issue01,(The International System :Theoretical Essays),Oct1961 ,p77 https://www.cambridge.org/core/journals/world-politics/article/levelofanalysis-problem-in-international-relations/F2442CC11B7229283040B665AE050779

[3] Fakhreddin Soltani and Others, "Level of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory", Journal of Public Administration and Governance, 2014, Vol04, Nº04,p167

[4] Taku Tamak, "The level of Analysis in The International System",In :E.Kavalski (ed.) , "Encounters with Worlds Affairs : An Introduction to International Relations", Farnham ; Ashgate, p01

[5] James D.Fearon, "Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations", University of Chicago, Department of Poltical Science, Annual Reviews of Political Sciences, Issued,1998,p293

[6] Volker Rittberger, "Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper, Nº 46,p03

[7] Ibid,p05

[8] Donald E.Nuechtrlein, "National Interests and Foreign Policy :A Conceptual Framework for Analysis and Decision Making", British Journal of International Studies, Vol02, Nº03,p246

[9] Volker Rittberger,Op ;Cit ,p07

[10] ابراهيم بولمكاحل، "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية" https://www.politics-dz.com/threads/ttur-atgaxat-almdrs-aluaqyi-fi-txhlil-alylaqat-/alduli.31

[11] Donald E.Nuechtrlein, Op;cit,p38

[12] Kenneth N. Waltz, " International Politics is not Foreign Policy ", Security Studies, Vol06, Nº01, p54

[13] ابراهيم بولمكاحل، المرجع نفسه

[14] Volker Rittberger, Op;Cit,p09

[15] Ibid,p15

[16] Peter Trubowitz, Op;Cit,p04

[17] Volker Rittberger , Op;Cit,pp18-19

[18] حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة،2012 ،ص ص 159-160

[19] ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة" https://www.politics-dz.com/threads/alylaqat-alduli-yalm-uaxhd-unzriat-mtydd.1296

[20] Henning Boekle and Others, "Norms and Foreign Policy :Constructivist Foreign

Policy Theory", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, N° 34 https://publikationen.unituebingen.de/xmlui/bitstream/handle/10900/47193/pdf/tap34a.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[2121] Ibid

**المصادر والمراجع:**

**المراجع باللغة العربية:**


1. بوقارة، حسين، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة،2012
2. بولمكاحل، ابراهيم، "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية" https://www.politics-dz.com/threads/ttur-atgaxat-almdrs-aluaqyi-fi-txhlil-alylaqat-alduli.31
3. وولت، ستيفن ، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة" https://www.politics-dz.com/threads/alylaqat-alduli-yalm-uaxhd-unzriat-mtydd.1296


**المراجع باللغة الاجنبية:**


1. Boekle, Henning and Others, "Norms and Foreign Policy :Constructivist Foreign Policy Theory", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, N° 34 https://publikationen.unituebingen.de/xmlui/bitstream/handle/10900/47193/pdf/tap34a.pdf?sequence=1&isAllowed=y
2. Fearon, James D, "Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations", University of Chicago, Department of Poltical Science, Annual Reviews of Political Sciences, Issued,1998
3. Nuechtrlein,Donald E, "National Interests and Foreign Policy :A Conceptual Framework for Analysis and Decision Making", British Journal of International Studies,Vol 02,N°03
4. Rittberger; Volker, "Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper, N° 46
5. Singer; David, « The Level of Analysis Problem in International Relations », World Politics ,Vol14, Issue01,(The International System :Theoretical Essayes),Oct1961 https://www.cambridge.org/core/journals/worldpolitics/article/levelofanalysis-problem-in-international-relations/F2442CC11B7229283040B665AE050779
6. Soltani; Fakhreddin and Others, " Level of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory ", Journal of Public Administration and Governance, 2014, Vol04, N°04
7. Tamak, Taku, "The level of Analysis in The International System " ,In :E.Kavalski (ed.),"Encounters with Worlds Affairs : An Introduction to International Relations",Farnham , Ashgate
8. Trubowitz, Peter, "Structure and Choice in Foreign Policy Analysis", Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas, N° 79,2001
9. Waltz, Kenneth N, " International Politics is not Foreign Policy ", Security Studies, Vol06, N°01